تَثْقِيفُ الدُّعَاة

الإِعدَادُ العِلمِيُّ وَالفِكرِيُّ لِطَلَبَة العِلم

الشيــخ:

مختار الطيباوي

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على من لا نبيّ بعد.

أمَّا بعد؛

أهمِّيّة الثَّقافة:

إنَّ أهمِّيَّة الثَّقافة بالنِّسبة للمسلم الداعيَّة أضحت ضروريَّة بقدر ضرورة الاستجابة لمتطلبات العصر، من خلال فهم مشاكله وخلفياتها.

فإذا كان الدَّاعية سيتعامل مع إنسان ينتمي لشرائح مختلفة من المجتمع، وهذا الإنسان يقع تحت تأثير روافد مختلفة من الفكر المتعدِّد والمناقض لديننا المنتشر في أمَّتنا، فصار لابدَّ عليه أن يكون محيطاً بمختلف هذه الرَّوافد الفكريَّة، عارفاً بالفوارق الجوهريَّة بينها وبين الفكر الإسلاميّ (سنعرِّف في آخر المقال الفكر الإسلاميَّ ومميِّزاته)

كلمة " ثقافة" في معناها اللّغويّ الأصليّ المقصود منها: البراعة، والحذق، والفطنة.

قال الفيروز آباديُّ في (القاموس المحيط) {1/1027}:

((ثَقُفَ: كـــ كَرُمَ، وفرح، ثَقْفًا، وثقَفاً، وثقافةً: صار حاذِقاً خفيفاً فَطِناً فهو ثَقِفٌ)).

وفي الاصطلاح المعاصر هي بمعنى:

((الإحاطة بكميَّةٍ من المعلومات العلميَّة العامَّة والخاصَّة، خارج تخصُّص الفرد)).

فمعرفة الدَّاعية بكلِّيَّات في علم السِّياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وغير ذلك، ممَّا هو خارج تخصُّصه يُسمَّى " ثقافة ".

و " الثَّقافة " هي الوسيلة الَّتي نخرج بها من الأمِّيَّة الثَّقافيَّة، فقد يكون الرَّجل دكتورا في مجال ما كالطِّبِّ، أو الهندسة، أو الفيزياء، أو علم لحديث، أو الفقه، ومع ذلك يكون أمِّيًّا الأمِّيَّة الثَّقافيَّة.

فهناك أمِّيَّة الحروف الأبجديَّة، وهي أمِّيَّة من لا يعرف القراءة والكتابة، وهناك الأمِّيَّة الثَّقافيَّة، وهي أمِّيَّة في عموم المعرفة وخصوبتها.

فمعرفة عدد القاراتـــ مثلا ـ ـــ وموقع البلاد ضمن هذه القارات، وأنواع دياناتها، وجنسها، وعواصمها، لا يقع ضمن التَّأهيل العلميِّ للمتخصِّص في علم الجغرافيا، بل هذه من الكلِّيَّات الجغرافيَّة الضَّروريَّة في الثَّقافة العامَّة.

وإن زادت على ذلك بحيث تناولت: نوع نظام الحكم، وعدد الأقلِّيَّات، ونسبتها، وحال الاقتصاد، والتَّبعيَّة السِّياسيَّة، وبعض المعطيات التَّاريخيَّة المهمَّة للبلد المعنيِّ، فهذه ثقافة قويَّة وعالية.

فثقافة الشَّخص إذًا هي:

جملة المعارف الَّتي اكتسبها، فأكسبته إصابةً في الحكم، وبعداً في النَّظر، ورشادا في التَّصرُّف.

وثقافة المجتمع هي:

جملة المعارف، والمعتقدات، والنُّظم، والعادات، الشَّائعة بين أفراده الَّذين يرثونها من سلفهم، وينقلونها إلى خلفهم.

وعليه، فإنَّ الثَّقافة تقبل التَّغيير والتَّقويم والتَّرشيد، ويمكن تغييرها بحسب القصد والتَّخطيط.

وبالنِّسبة للدُّعاة هناك ثقافة عامَّة، وثقافة دينيَّة، لكن الدِّين في حدِّ ذاته هو عقيدة وأحكام، أي: إيمان وتشريع، والإيمان ليس ثقافة بهذا الاعتبار.

فالمحدِّث يحتاج في تكوينه التَّخصُّصي أن يكون ملمًّا بدقائق علوم الحديث، عارفا بكلِّيَّات أصول الفقه، والتفسير، والفقه، واللُّغة، والتَّاريخ، والسِّياسة الشَّرعيَّة، فإن توسَّع في هذه العلوم الَّتي ليست من اختصاصه زادت ثقافته الدِّينيَّة.

فإن كان عارفا بكلِّيَّات في الجغرافيا، والتَّاريخ غير الإسلاميّ، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، والسِّياسة، واللِّسانيَّات، زادت ثقافته الإنسانيَّة والعصريَّة.

نوعُ الثَّقافة الَّتي يحتاجها الدَّاعية:

الثَّقافة الَّتي نريد لها أن تكون عند الدَّاعية هي الثَّقافة الَّتي تعتني أوَّلا:

شُموليَّة المعارِف: أي: تثقيف الدَّاعية بحيث يكون له إطلاع على مختلف الآراء والأفكار السَّارية في هذا العصر-خاصَّة - الَّتي تبثُّها العلمانيَّة بواسطة الإعلام في مجتمعاتنا، وبطبيعة الحال المعهد الشَّرعيُّ لا يمكنه أن يقوم بذلك، لأنَّ هذه المعارف كثيرة جدًّا، وفي تطوُّر وتجدُّد مستمرين، ولكن دور المعهد الشَّرعيّ هو تزويد الطالب بآليات ومنهجيَّة تمكِّنه من مواكبة المتغيِّرات الفكريَّة، وتُعلِّمه طرق كسب المعارف الجديدة.

لاحظ كمثال أنَّ أكثر الدِّراسات الجادَّة عن دور فقهاء الإسلام في ردِّ "علم المنطق" أو قبوله، ودورهم في تأصيل علم أصول الفقه لم تقم به الجامعات الدِّينيَّة بل الجامعات الأخرى.

وهذا يعني عجزا في منهجيَّة الجامعات الدِّينيَّة الَّتي تتخلف دائما عن الجامعات الأخرى في تحديث المناهج، ومواكبة العصر. فبينما تجد الجامعات الَّتي تدرِّس العلوم الإنسانيَّة تتابع العلوم، وإلى أين وصلت، فإن قدر أن تتخلف فهو لبعضها فقط.

بينما الجامعات الدِّينيَّة لا تزال تدرِّس المنطق كما كان قبل سبعة قرون، وهذا مرجعه عاملان اثنان:

1. ضيق أفق ثقافة القائمين عليها، وعدم الاجتهاد في تطويرها، وهذا سنعالجه إن شاء الله عند الكلام عن مفهوم الكفاءة في التَّدريس، ودور المنهج الخفيّ عند الشَّيخ والمعلم في تطوير المادَّة الَّتي يدرِّسها، وتجديدها، وتكوين أئمَّة ودعاة يصلحون لمجتمعات هذا العصر، لا لمجتمعات غابرة.
2. حسَّاسيَّة مفرطة ،مبالغ فيها من الاستفادة من العلوم الإنسانيَّة كأرضيَّة ومنصَّةٍ لفهم نظريَّاتنا الإسلاميَّة في المجالات المماثلة لهذه العلوم، و تأصيلها بحيث تكون بديلا قويًّا مُهيمناً على نظريَّات هذه العلوم ،وتُشكِّل جزءاً منسجماً مع علومنا الشَّرعيَّة يساهم في صدِّ الغزو الثقافيّ الَّذي تتعرَّض له أمَّتنا بواسطة الإعلاميِّين، و المثقفين الإسلاميِّين(المنتمون للبلاد الإسلاميَّة) الَّذين شوَّهت الثَّقافة الغربيَّة عقولهم وعقيدتهم ،فدخلت علينا من الصِّناعة السينمائيَّة، و برامج " talk show" ، و السِّياسيِّين، وغيرهم.

فالثَّقافة تكتسي أهمِّيَّة بالغة إذا عرفنا أنَّ وجود مجتمع مثقف يعني تكفُّل الفرد بنفسه بدلا من انتظاره كلَّ شيء من الدَّولة. فالثَّقافة بالنِّسبة للمسلم الَّذي عرف مجمل دينه، وتشبَّع بأصوله، تقود إلى تربية الحسِّ النَّاقد، وبُعد النَّظر، وعمقه المتغلغل في الأبعاد المختلفة للقضايا والمشاكل، وتجعل عقله حصناً وقلعة صامدة أمام الغزو الثقافيّ والاستلاب المعرفيّ.

وهذا يقود حتما إلى الإصابة في الحكم، والرَّشاد في التَّصرُّف، وسهولة التَّواصل بين أفراد المجتمع الواحد، بحيث إنَّ الثَّقافة تزيل الحواجز المعرفيَّة الَّتي تقف عائقاً أمام عموم خطاب الدَّاعية للنَّاس جميعهم.

والثَّقافة تدعو إلى البحث والتَّحقيق بمقارنة المناهج والأفكار، وتعين على اكتساب ثقافة الاستثناء بالملاحظة والفكر والتَّدبُّر، وتحيي في النَّاس حبَّ النِّقاش، وتغرس فيهم قيمة الحوار.

وكلُّ هذه العوامل تساهم بشكل مباشر في فهم خطاب الدَّاعية والتَّفاعل معه ايجابيًّا، واستقرار المجتمع الإسلاميّ، وتوازنه من جميع النَّواحي، فبحسب ثقافة الدَّاعية تكون كفاءة خطابه، وفعَّاليَّته، ومساحته الَّتي ينتشر فيها.

ولا يخفى على النَّاس أنَّ تحوُّل الأمَّة في جميع المجالات يجب أن يكون متجانسا مع التَّحوُّل الثقافيِّ والتربويّ، لا يسبقه، وإلاَّ قاد ذلك إلى اختلال التَّوازن، وإلى العنف في المطالبة بالإصلاحات، وإلى خطورة الاستجابة للإصلاحات الَّتي لا تتناغم، ولا تتساوى مع ثقافة المجتمع، فتحدث فيه اختلالا يقود إلى الفوضى كحريَّة التَّعبير، وحقِّ التَّظاهر، وإنشاء الأحزاب السِّياسيَّة، والجمعيَّات كما هو مشاهد اليوم، لأنَّ ثقافة المجتمع غير مهيَّأة لذلك.

وعندما تكون الفجوة الفكريَّة بين طبقات المجتمع كبيرة، بحيث يكون الدَّاعية في قمَّة العلم والثَّقافة، والعامَّة في الحضيض، يكون هذا المجتمع مجتمعا متنازعا متضادًّا، يصعب عليه فهم خطاب الدَّاعية ومراميه.

ولهذا نرى كيف تتلاعب العلمانيَّة في مجتمعاتنا بعقول العوامِّ وعواطفهم، وتدفع بهم في نحرِ الدُّعاة والعلماء، فبقدر ما نُزيل الهوَّة بقدر ما يحصل الانسجام، ويسهل فهم خطاب الدُّعاة وقبولهِ.

تثقيفُ المُجتمع الإسلاميّ:

توعية المجتمع من خلال تثقيفه يُعزِّز شعور الفرد بواجباته، والتزامه بها، ووعيه بحقوقه الَّتي لا تكفي وسائل الدَّولة ومؤسساتها للتَّكفُّل بها، بحيث يصير هذا الفرد يملك روح المبادرة لفعل الخيرات، وروح التَّضامن والعمل الجماعيِّ، والَّذي لا يمكن بدونه النُّهوض بأعباء إيجاد الدَّولة العادلة القويَّة.

إنَّ الثَّقافة الجماعيَّة تقود إلى الشُّعور بالالتزام الاجتماعيِّ (حقُّ الجماعة على الفرد)، وهو التَّقيُّد بخدمة هدف جماعيٍّ يرمي إلى إيجاد دولة إسلاميَّة مجتمعة وقويَّة، مع الإخلاص في مراعاة التَّرتيب الَّذي يلزم لذلك.

إنَّ تعميم الثَّقافة (الشَّرعيَّة؛ والاجتماعيَّة المتعلِّقة بتحسيس المواطن بحقوقه وواجباته، وتعليمه كيف يكون مواطنا صالحاً) في المجتمع، ورفع مستواها في النُّخبة العلميَّة والفكريَّة و الإعلاميَّة و السِّياسيَّة من أهم عوامل إيجاد المواطن الَّذي يساير الأوضاع المتغيِّرة و المتقلِّبة في بلده بحيث لا يكون حملا ثقيلاً على بلده يزيد من همومه ومشاكله ، و يمنحه القدرة على إيجاد العلاقات الترابطيَّة الصَّحيحة بينه و بين دولته، من غير تخلٍّ عن واجباته الدِّينيَّة والاجتماعيَّة، بحيث لا تزعزع الأحداث ثقته بدينه، وبنفسه، و بأمَّته، ويحسب جيّدا للمجهول عندما يقدم على أيِّ فعل.

إنَّ الثَّقافة (الشَّرعيَّة والسِّياسيَّة والاجتماعيَّة) تسمح للنُّخبة أقصد هنا: العلماء والدُّعاة من صياغة المبادئ الأخلاقيَّة والسِّياسيَّة (الشَّرعيَّة) العامَّة، وتسهيل تناولها لأفراد المجتمع من العوامِّ والبسطاء، بحيث تكون هذه المبادئ العامَّة الأرضيَّة المشتركة

بين مختلف القطاعات الاجتماعيَّة، فيكون هناك مستوى من الوحدة الأخلاقيَّة، والوعي الدِّينيّ والسِّياسيّ، والاستراتيجيّ (معرفة مصالح بلدنا، وما لا يجب أن نختلف حوله) يجمع الجميع.

وبطبيعة الحال تكون هذه المبادئ العامَّة ناجمة ومستنبطة من المبادئ الكلِّيَّة للدِّين، والمقاصد العامَّة له، بحيث تصير أشبه بالبديهيَّات عند النَّاس، كما هو الحال بالنِّسبة للمعلوم من الدِّين بالضَّرورة، الَّذي هو علم الكافَّة والعامَّة.

وحتَّى يصير شيء ما أشبه بضروريَّات الدِّين يتوقَّف على غرسه في المناهج التَّربويَّة والتَّعليميَّة، وتكثيف وجوده على وسائل الإعلام، فأيَّة معلومة مهما كانت دقيقة يمكن تحويلها عن طريق التِّكرار من معرفة علميَّة إلى معرفة عامِّيَّة، يسهل تناولها على أفراد المجتمع.

وعليه فإنَّ تنمية الحسِّ السَّليم (الإسلاميِّ) في المجتمع، هذا الحسُّ الَّذي يشكِّل أبرز عناصر ثقافة الأمن والاستقرار، ويقود إلى حسن التَّصرُّف، يتولَّد بنوعية الثَّقافة وخصوبتها.

إنَّ الفرد الَّذي لا يعرفـ بحكم عدم الثَّقافة الفاعلة ــ شروط وجود الأمَّة (أو الدَّولة) الإسلاميَّة -كما شاء الله لها أن تكون- لا يمكنه أن يعمل على إيجاد هذه الأمَّة بتوفير شروط هذا الوجود، وقد يتصرَّف بما يضيِّع بعض شروطها الموجودة.

ولذلك لا تجده يحرص على حماية شروط وجود الأمَّة، لا لنقص في إيمانه وقصده، بل لعدم ثقافته، فالأمَّة توجد بوحدة الدِّين، والأخلاق، واللُّغة، والأهداف، والمصالح والشُّعور بالمخاطر، والتَّعاون والتَّكافل على ذلك.

أهمِّيَّة هذا العمل -عند العلماء والمفكرين-تتجلَّى في قدرتهِ الفائقَةِ على تخليص المسلمين مِن منهج الاقتناعِ القائم على إذعان النَّفس لما قام لديها مِن الحجج اطمئنانا إلى كفايتها لتسويغ العمل، دون أن يلزم من ذلك صحَّة هذه الحجج، أي: البحث باستمرار، وتغذية الثَّقافة بالجديد.

فالمنهج المنتشر حاليًّا يقوم على العرض السَّطحيّ للقضايا، وأحيانا بالاقتباس من الماضي دون بحث علميٍّ موضوعيّ يتجاوز الأنماط المذهبيَّة إلى معين الكتاب والسُّنَّة.

فهذا المنهج لا يزال يتخبَّط في النِّزاعات اللَّفظيَّة الَّتي يقوم معها بكلِّيَّته على حساب المحتوى والمضمون، وأصحاب هذا المنهج هم الَّذين لا يميِّزون بين مراحل تطوُّر الأمَّة فيدخلونها في نزاعات نظريَّة أكاديميَّة فضَّ الشَّرعُ النِّزاع فيها بمنهج عمليٍّ، كالتَّحاكم إلى القضاء الشَّرعيِّ.

وعندما يغيب هذا المنهج العمليُّ تفتقد النَّظريَّات إلى أرضيَّة تقف عليها، ويطول النِّزاع ويبقى مستمرًّا، لا يمكن الفصل فيه لأنَّ المنهج العمليَّ مفقود.

فهذا المنهج الَّذي تتبنَّاه بعض الجماعات الإسلاميَّة منهج يقوم على مشاكل زائفة يمكن إزالة إشكالاته العمليَّة بمجرَّد تحليل مضمونها.

وعليه، فيجب التَّفريق بين الاقتناع والإقناع، أي: بين اقتناع النَّفس بشيء ما، وبين القدرة على إقناع المخالف بإعطائه من الحجج ما يكفيه عن الاستزادة، ويحصل معه التَّسليم والإذعان.

وبطبيعة الحال يقوم الإقناع على العلم والبرهان، ويقوم الاقتناع على مجرَّد الاعتقاد، فيجب تفريق بين ترجيح الاعتقاد، واعتقاد الرُّجحان.

فعند ردِّنا على العلمانيَّة –مثلا- لا يجب أن يقوم منهجنا على مجرَّد الدَّحض، أي: إبطال حججها ببيان فسادها فقط، بل يجب أن يقوم على منهج الدَّحض والتَّبديل، أي: يجب أن نبيِّن المنهج والثَّقافة والحلول البديلة لما تقترحه العلمانيَّة، وهذا لا يكون إلاَّ بتصوُّر مشروع حضاريٍّ إسلاميٍّ متكامل في جوانبه المتعدِّدة.

إنَّ تعميم بعض المبادئ العلميَّة في المجتمع لتصير ثقافة عامَّة من خلال تلقينها في الأطوار التَّعليميَّة الأولى الَّتي يشترك فيها جميع أفراد المجتمع مطلوب للنَّهضة بهذا المجتمع.

وكذلك عند تعميم المبادئ الأخلاقية العامَّة، كتعميم كراهية وبغض المحرَّمات القطعيَّة.

والحسُّ السَّليم الناجم عن ثقافة دينيَّة علميَّة صحيحة هو الَّذي يجعل المجتمع يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر، وينتقد الانحراف على وجه الاقتراح والتَّشاور وإبداء الرَّأي الصَّحيح، لا على وجه المطالبة بالفوضى، والمعارضة من أجل المعارضة، أو إثارة الشِّقاق، أو حبًّا في السُّلطة، والاستيلاء عليها كما هو الحال الآن.

إنَّ الحسَّ السَّليم الَّذي يكتسبه الفرد المسلم من خلال تثقيفه هذه الثَّقافة الَّتي نقصد يجعله لا يتجاوز حدَّ المتاح والمعقول لأنَّ مطالبه شرعيَّة، فكونها شرعيَّة، ومن حقِّه لا يعني أبدا أن تتجاوز شرعيَّة الصَّالح العامِّ، فالحسِّ السَّليم هو الكفيل بتهيئة الفرد تهيئة نفسيَّة تجنِّبه الاندفاع نحو المبادرات العفويَّة إلى الفعل بدون رويَّةٍ، كاختيار العنف الماديِّ أو المعنويِّ لتحقيق مطالبه.

إنَّ عدم الثَّقافة عموما من أهم أسباب التَّهوُّر الَّذي هو بلوغ حدِّ الإفراط في محاولة تحقيق الأهداف أو الحقوق سواء كان من الجماعات أو الأفراد أو الحكام.

وعليه وجب ضرورة تحديد هذه النِّطاقات بدِّقة، أقصد نطاقات الفكر الإسلاميِّ حتَّى لا تصير الثَّقافة ذوبانا في فكر الغرب، أو تسوُّلا عليه، وذلك يكون باكتشاف المعرفة والعلوم الإسلاميَّة كما اكتشفها سلفنا، وهم اكتشفوها بالاستنباط والاستقراء من الكتاب والسُّنَّة، وبالإبداع العقليِّ والعلميِّ، وقوَّة النَّظر الَّتي كانوا يتمتعون بها، أمَّا نحن فنكتشفها بتجديد هذه المعرفة وإعادة بعثها.

فيجب علينا أوَّلا: تجاوز منهج النَّقل والشَّرح إلى منهج إثراء المعرفة والعلوم الإسلاميَّة، ومنهجيتها بالموضوعيَّة، وتخليصها من النَّعرات المذهبيَّة، فننتقل من مرحلة التَّقليد والشَّرح إلى مرحلة البحث والاستدلال.

ثانيًا: صياغة المعرفة والعلوم الإسلاميَّة: بإيرادها في عبارات موجزة تجتنب التَّطويل عند القدماء، وتكون مضبوطة مع حصر المعنى في حدود مفهومه ومنطوقه.

ثالثًا: خلوُّ المعرفة والعلم من اللَّبس: وهو اختلاط الأمر بغيره، واشتباهه به بحيث يعسر تمييزه عن غيره، وذلك باستعمال طريقة الحذف أو تحقيق المناط بحيث نستبعد المعلومات الَّتي لا يقرها الاستدلال، ولا تقع ضمن حدود العلم المعيَّن، فجميع مباحث الكلام تسحب من علمِ أصول الفقه مثلا.

فلو أخذنا –مثلا–لفظ "السِّياسة" نجده يحمل معان عدَّة، وعند بعض الفقهاء هو: " علم الأمارات في القضاء "فيمكن تلخيص تعريفه حسب منطوقه ومفهومه بعبارات موجزة دالة فيما يلي:

1. هي: "العلم بأصول تنظيم الدَّولة وتدبير شؤونها من أجل خدمة الصَّالح العامَّ وفقا للتَّشريع الإسلاميّ".
2. هي: "الجهود المبذولة للمحافظة على الحكم أو الاستيلاء عليه" وهذا تعريف حزبيٌّ سلطويٌّ مذموم شرعا، فالشَّرع الإسلاميُّ ينهي عن اتِّخاذ أموال المسلمين دولا، وينهى عن الاستبداد، وينهى عن النِّزاع والاختلاف من أجل الوصول للحكم، فهذه السِّياسة المذمومة.
3. هي: "المهارة في التَّصرُّف بإخفاء الأغراض لحمل الغير على فعل ما لو علم الغرض منه لما فعله"، وهذا كذلك تعريف حزبيٌّ سلطويٌّ يتضمَّن الخديعة والكذب، لا يقرُّه الشَّرع.

فتعليم النَّاشئة بهذه الصيغة يحصر لهم المعرفة بإيجاز بحيث يميِّزون بين الصَّحيح الموافق لقواعد الصَّحيحة، وبين المخالف كالتَّعريفين الأخريين.

رابعًا: في مجال التَّاريخ اعتماد التَّحليل التَّاريخيّ بالاستدلال على حقيقة الوقائع من خلال تحقيق أسانيدها وفقاً لعلم الحديث، وتحقيق الوثائق والكتب التَّاريخيَّة ثمَّ تحليل الواقعة عن طريق ملاحظة الأمارات واستخراجها.

فالنَّقد للماضي يجب أن يكون بإعادة بناء الحوادث التَّاريخيَّة بجميع عواملها من أجل استخراج من تجارب أمَّتنا السَّابقة مفاهيم عامَّة ومقاصد كلِّيَّة نستعملها في مواجهة الأوضاع الجديدة، أو على الأقلِّ اتِّخاذها كأرضيَّة ننطلق منها.

إنَّ العالم والمفكر عليه أن يخوض عمليتين فكريتين:

الأولى: هي الالتفات إلى جهات القضيَّة كلِّها بنظر فاحص يأخذ الحوادث بحسب ترتيبها التَّراجعيِّ، أي: بالعودة تدريجيًّا إلى الماضي.

والثَّاني: هو انطلاق من هذا الماضي نحو المستقبل، أي: الهدف، وهذا الثَّاني نسمِّيه " التَّطلُّع ".

وعليه، لا يقوم التَّطلُّع بدون عودة تراجعيَّة للماضي و التَّاريخ، فالعمليَّة الفكريَّة الأولى هي طلب تفسير الوقائع بمقارنتها بمثيلتها، فنحن عندما نبحث عن سبل النُّهوض بالأمَّة عرفنا أنَّ أوَّل المراحل هي التَّربية الإيمانيَّة و التَّعليم، لأنَّنا عندما عدنا إلى تاريخنا وجدنا أوَّل ما بدأ به النَّبيُّ صلَّى الله عليه و سلَّم هو التَّربية الإيمانيَّة و التَّعليم، ومن ثمَّ أدركنا استحالة قيام نهضة حقيقية بدون التَّخلُّص من التَّربية و التَّعليم الَّذي سبب لنا هذا التَّخلُّف، و هذا الضعف، و هذا الهوان و الانحلال و التَّشتُّت.

يُسمَّى هذا العمل في الفكر المعاصر "المنهج المقارن"، وهو منهج يتطلب تفسير الوقائع بمقارنتها بمثلها على أساس أنَّ للوقائع المتشابهة عللا متشابهة، ويستعمل هذا المنهج فيما يتعذَّر فيه التَّجريب كعلم الاجتماع والتَّاريخ.

فالعالم والمفكر يدور عمله على هاتين العمليَّتين أو النَّظرتين: نظرة تراجعيَّة للماضي، ونظرة تطلُّعيَّة للمستقبل، نظرة للعودة إلى الهويَّة الحقيقيَّة، ومعالم الشَّخصيَّة، واستخلاص العبر من التَّجارب الماضية.

ونظرة فاحصة موجَّهة للأمام نحو الأهداف والغايات، وبالتَّالي إلى المستقبل، لمعرفة ما سيجري فيه بالاعتماد على ما هو جار في الحاضر.

فإذا أرادنا لمستقبلنا أن يسير نحو اتِّجاه معين فالعمل يكون في الحاضر.

وتحديث التَّربية والتَّعليم لا يعني تحديث الأخلاق والنُّصوص والأصول كما يريد العلمانيُّون، فهذه ثابتة لا تتغيَّر، ولا مطمع في تغييرها لمن تسوُّل له نفسه ذلك.

ولكن يعني تحديث المنهج والوسائل باقتباس الطُّرق الجديدة الَّتي أثبتت جدارتها بحيث تسهل اكتساب أقصى حدٍّ من المعرفة في أقصر مدَّة زمنيَّة، هذه الطُّرق الَّتي تنمي روح المبادرة، وحبَّ الإتقان والإنجاز، والتَّفاني.

والحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد المرسلين.

أرزيو/الجزائر، صبيحة يوم عرفة 1433هـ